الآثار المحاسبية للمسئولية البيئية وعلاقتها بهيكل تمويل المنشآت المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري

صفية السيد السعيد

اشراف

أ.د/سامي معروف عبد الرحيم د/هناء عبده خليل

الملخص :

تهدف معظم المنشآت للتصنيع والتنمية من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية، ويلاحظ أن عملتي التصنيع والتنمية قد أسهمتا إسهامًا مباشرًا في تلوث البيئية، ومن هنا تمَّ وضع ضوابط، وقواعد قانونية تعطي صفة المسئولية البيئية لهذه المنشآت، وتؤكد على أن المسئولية البيئية لم تعد خيارًا وإنما هو أمر ملزم لاستمرارها وبقائها ضمن المجتمع؛ فأصبحت المنشآت أكثر استيعابًا للبيئة، ومتغيراتها من خلال التخلي عن فلسفة تعظيم الربح كهدفٍ وحيدٍ، وإدخال التوازن بين الأبعاد البيئية والاجتماعية ضمن أهداف وخطط واستراتيجيات نشاط المنشآت، وتحقيق أبعادها الاقتصادية، ومحاولة تقديم المزيد من السلع والخدمات تتناسب مع التطور النوعي الحاصل في مستوى الحياة التي يعيشها الأفراد.

ففي ظل التطور السريع، والتقدم التكنولوجي في بيئة الأعمال، واهتمام العالم والإعلام بالمسئولية البيئية في السنوات الأخيرة، وحيازة القضايا البيئية على اهتمام كبير من الدول والحكومات والأفراد؛ نظرًا لانعكاسها على صحة الإنسان، ويرجع ذلك إلى المخاوف من المخاطر البيئية مثل تغيير المناخ، وانبعاثات الغازات، وتدهور التنوع البيولوجي لم يعد يقتصر اهتمام المنظمة على المنظور الاقتصادي فقط، وإنما وجَّهت المنشأة اهتمامها للمنظور البيئي؛ نظرًا للظروف التي تحيط بالمنشأة والضغوط المجتمعية التي تمارس عليها لاهتمامها بالجانب البيئي، فأخلاقيات الأعمال بمثابة الصورة العاكسة التي تبين الجانب المشرق للمنظمة أمام المستهلكين، والمجتمع

ككل، ويمكن كذلك أن توضح الجوانب السلبية في أداء المنظمة. وكذلك ينعكس علي مركزها المالي وهيكلها التمويلي .

وتعتبر قضية التمويل أحد أهم القضايا التي تحدد مدى إمكانية تنفيذ الاستثمارات، وتوسعها، واستقرارها، وتشكل قضية التمويل العقبة الأولى التي تقف في وجه تنفيذ أي استثمارات جديدة، وتقرر العديد من الدراسات في هذا الصدد أن التمويل التقليدي القائم على المشاركة، قد يرتبط بأداء أفضل للمنشآت من حيث الربحية والتنافسية وقيمة المنشأة.

وفي الجانب الآخر لا تستطيع المنشآت التي لا تلتزم بالمسئولية البيئية أن تحصل على احتياجاتها التمويلية؛ سواء من المصارف أو من المستثمرين أو من أسواق رأس المال، وأيضًا ضعف الاحتياطيات والأرباح المحتجزة بسبب العقوبات، والغرامات الصادرة بشأنها، وبسبب سمعتها السيئة التي تؤدي إلى ضعف أرباحها، ولضمان استمرارية ونمو المنشأة، والحفاظ على هيكلها التمويلي؛ يجب أن تطبق الشروط البيئية، وأن تكون بوعي تام بمعرفة الأخطار والأضرار الناجمة عنها، والتي تضر البيئة وتضر المجتمع، فسلامة البيئة والمجتمع أمر هام يعاقب علية القانون، إما بتصفية المنشأة، أو فرض غرامات وقوانين، بالإضافة إلى إنه يؤثر على سمعتها، وبالتالي على هيكلها التمويلي، فلا يتعامل معها الممولون، ولا يتعامل معها المستثمرون، فيقل الرفع المالي لها؛ وبالتالي يؤثر على أداء الأسهم فينخفض سعر السهم، ويقل العائد على الأسهم.

Abstract:

Most of the facilities aim for industrialization and development in order to achieve social development. It is noted that the manufacturing and development currencies have directly contributed to environmental pollution. Hence, controls and legal rules have been established that give the status of environmental

responsibility to these facilities, and confirm that environmental responsibility is no longer an option, but rather a matter. obligated for its continuity and survival in society; The establishments became more accommodating of the environment and its variables by abandoning the philosophy of maximizing profit as a single goal, and introducing a balance between the environmental and social dimensions within the objectives, plans and strategies of the establishments' activity, achieving its economic dimensions, and trying to provide more goods and services commensurate with the qualitative development in the standard of life that they live individuals.

The issue of financing is one of the most important issues that determine the extent to which investments can be implemented, expanded, and stable. The issue of financing constitutes the first obstacle that stands in the way of implementing any new investments.

On the other hand, establishments that do not adhere to environmental responsibility cannot obtain their financing needs; Whether from banks, investors, or capital markets.

مشكلة البحث:

تتبلور مشكلة البحث في مجموعة من الأسئلة التي ستحاول الباحثة الإجابة عليها من خلال الدراسة، والتي يمكن صياغتها في التساؤلات التالية:

١- ما الآثار المحاسبية للمسئولية البيئية على المنشأة؟
٢- ما الأثر المحاسبي للهيكل التمويلي على المنشأة؟

٣- هل يمكن للمسئولية البيئية أن تعمل على تحسين الهيكل التمويلي للمنشآت المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري؟

أهداف البحث:

الهدف الرئيسي للبحث: عرض الآثار المحاسبية للمسئولية البيئية، وعلاقتها بهيكل تمويل المنشآت المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري، ويتفرع منه الأهداف الفرعية التالية:

١- التعرف على مفهوم المسئولية البيئية وأهم مزاياها وتأثيرها على المنشآت.
٢- عرض الإطار التشريعي والقانوني للمسئولية البيئية والتعرف على دوافع تبني المنشآت للمسئولية البيئية.
٣- دراسة مفهوم ومصادر الهيكل التمويلي للمنشآت وأهم العوامل المؤثرة عليه.
٤- معرفة الأثر المحاسبي الناتج من تطبيق المسئولية البيئية على الهيكل التمويلي للمنشآت المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري.
٥- معرفة الأثر المحاسبي الناتج من عدم تطبيق المسئولية البيئية على الهيكل التمويلي للمنشآت المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري.

أهمية البحث:

أ- الأهمية العلمية: ترجع الأهمية العلمية للبحث إلى عدة عوامل واعتبارات أهمها الآتي:

١- ندرة الدراسات والكتابات العربية التي تناولت الآثار المحاسبية للمسئولية البيئية وعلاقتها بهيكل تمويل المنشآت المسجلة بسوق الأوراق المالية المصري.
٢- الحداثة النسبية للموضوع محل الدراسة؛ حيث يعد موضوع الآثار المحاسبية للمسئولية البيئية وعلاقتها بهيكل تمويل المنشآت المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري من الموضوعات التي لم تحسم بعد.

ب- الأهمية العملية: يستمد البحث أهميته العملية من خلال النقاط الآتية:

١- تسعي المنشآت الصناعية لتحسين مركزها المالي والحفاظ على هيكلها التمويلي؛ وذلك عن طريق ممارسة الأداء البيئي لها.
٢- تخدم الدراسة المنشآت الصناعية وكافة الأطراف ذات الصلة في محاولة تحسين الأداء البيئي لجذب المستثمرين، وتعزيز ثقة الممولين بالإضافة إلى تحسين سمعة الشركة.

تساؤلات الدراسة :

في ضوء مشكلة البحث وأهميته وأهدافه، تم صياغة السؤال الرئيسي للبحث على النحو التالي:

هل يمكن للمسئولية البيئية أن تعمل على تحسين الهيكل التمويلي للمنشآت المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري؟

ومن خلال التساؤل السابق سيتم تقسيم الدارسة إلى فصلين:

- الفصل الاول: الإطار الفكري للمسئولية البيئية والهيكل التمويلي للمنشأة.
- الفصل الثاني: الآثار المحاسبية للمسئولية البيئية للمنشآت على هيكل تمويلها.

الفصل الاول: الإطار الفكري للمسئولية البيئية والهيكل التمويلي للمنشأة.

ويتكون من مبحثين

المبحث الأول :

- مفهوم المسئولية البيئة للمنشآت:

يمكن تعريف المسئولية البيئية للمنشآت الأعمال على أنها " مهمة لتغطية الآثار البيئية للعمليات الإنتاجية للشركات، تخفيض التلف والانبعاثات، تعظيم كفاءة إنتاجية مواردها، وتقليص الممارسات التي يمكن أن تكون لها آثار بيئية مستقبلًا".

ويمكن للباحثة تعريف المسئولية البيئية للمنشآت بأنها "تبني المنشآت كافة الإجراءات والسياسات البيئية اللازمة في جميع مراحلها الإنتاجية لتقليل الآثار السلبية الناتجة من عملياتها الإنتاجية بأقصى درجة ممكنة للمحافظة على البيئة.

- أهمية وأهداف المسئولية البيئية للمنشآت:

تنبع أهمية المسئولية البيئية للمنشآت من أنه في حالة الأسواق الكُفْأَة، أي في ظل المنافسة الكُفْأَة وغياب عدم تماثل المعلومات ووجود العقلانية الغير محدودة في السوق، فإن عمليات الإنتاج والتبادل تؤدي إلى النتائج الأكثر كفاءة، وفي هذا الإطار، تكون هناك مسئولية اجتماعية واحدة للمنشآت، وهي استخدام مواردها والمشاركة في الأنشطة المصممة لزيادة ربحيتها طالما أنها تعمل في إطار قواعد اللعبة المفتوحة، والتي تتسم بالمنافسة الحرة دون خداع أو تضليل. ولكن تشهد الأسواق في بعض الحالات غياب الكفاءة المطلوبة، وفي ظل اقتصاديات الرفاهية الكلاسيكية الجديدة، حالات غياب كفاءة الأسواق مثل التأثيرات، والسلع العامة، وقوة السوق، أو عدم تماثل المعلومات؛ تمثل مبررًا اعتياديًا للإجراءات المتخذة من قبل الحكومة شريطة أن هذا الإجراء لا يؤدي إلى منافسة ومزاحمة المبادرات الخاصة، ولكن عندما تفشل الحكومات والأسواق في دعم تحقيق المخرجات والنتائج المُثلى، يأتي دور الشركات الخاصة لتولي أنشطة المسئولية البيئية، والاجتماعية للمنشآت كاستجابة لحالات غياب كفاءة السوق، وهذا هو السبب الرئيسي لأهمية المسئولية البيئية للمنشآت.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن أدبيات الفكر المحاسبي قد أكدت بصورة متكررة ومستمرة على أهمية المسئولية البيئية للمنشآت، خصوصًا في الحالات التي تتسم فيها الأسواق بغياب الكفاءة القصوى، مما يؤثر على تنظيم السوق أو المنافسة بالسوق، ولذلك يصبح لدى المنشآت حافز يدعم أهمية مشاركتها في المسئولية البيئية للمنشآت، وأحد أهم مصادر أهمية المسئولية البيئية للمنشآت هو وجود التأثيرات الخارجية، والسلع أو البضائع العامة، حيث إن الهدف الرئيسي من معظم أنشطة المسئولية البيئية للمنشآت هو في الأساس خفض التأثيرات الخارجية الناتجة عن ممارسة الشركات لأنشطتها الإنتاجية (مثل خفض التلوث أو التخلص منه) أو إنتاج وتوليد التأثيرات الخارجية الإيجابية (على سبيل المثال، دعم التنوع الحيوي)، وفي هذه الحالة، تكون استراتيجيات المسئولية البيئية للشركات موجهة بالحوافز في مشهد أعمال الشركة لإنتاج البضائع العامة، أو خفض التأثيرات العامة السلبية ارتكازًا على الضغوط الخارجية من المنظمين، أو النشطاء مثل المنظمات غير الحكومية (NGOs).

وبالنسبة لقطاع منظمات الأعمال، يُنظر إلى الميزة التنافسية على أنها أحد المنافع المحققة والموجهة بالمسئولية البيئية للمنشآت، وهناك الكثير من الابتكارات التي تستطيع المنشآت تحقيقها، والتي تكون نافعة وجيدة بالنسبة لكلٍ من البيئة وفي نفس الوقت داعمة للقدرة التنافسية للمنظمة، فعلى سبيل المثال، استطاعت شركة تويوتا تحقيق ميزة تنافسية فريدة بفضل التكنولوجيا الهجينة أو المختلطة في سياراتها، وهذا هو مثال على المسئولية البيئية للمنشآت لاستغلال الأسواق الجديدة.

وهناك أيضًا العديد من المنافع والمزايا الضخمة التي تتحقق للشركات من خلال خفض التكاليف التشغيلية عند تبني الإجراءات البيئية، فهناك حجم لا يستهان به من النفايات والفاقد في العمليات التشغيلية الضخمة، وعندما كانت تكاليف الطاقة منخفضة، كانت هناك معدلات مرتفعة من الفاقد في الطاقة، ولكن مع ارتفاع هذه التكاليف، كان لازمًا على المنشآت أن تتوجه نحو خفض الفاقد والاستهلاك الذي كان له تأثيرات وعوائد إيجابية على كلٍ من البيئة والمنشآت نفسها. ونجد أن حصول الشركات وحفاظها على التراخيص اللازمة لممارسة أنشطتها يمثل أحد الاعتبارات الجوهرية والهامة التي تواجه المنشآت في معظم القطاعات، وتحقيقا لهذا المطلب تحتاج المنشآت لدعم المجتمع وموافقة الحكومة، الذي لا يتحقق إلا من خلال تحمل المنشآت لمسئولياتها البيئية، ونجد أن ضغوط المجتمع على المنشآت في تزايد مستمر للقيام بمسئولياتها تجاه كلٍ من البيئة والمجتمع، وبالتأكيد تسعى المنشآت دائمًا لتجنب تسليط الضوء عليها بصورة سلبية؛ مما يؤثر على مبيعاتها وقيمة أسهمها، وبخلاف كل ذلك أدت التكنولوجيا الحديثة إلى ظهور معيار جديد للمسائلة، وكل ذلك دفع المنشآت إلى رفع مستويات الوعي بأنشطتها وممارساتها، وكيف يُنظر إلى المجتمع والجمهور العام، وبالتالي تحمل مسئولياتها تجاه كلٍ من البيئة والمجتمع.

وتري الباحثة أن أهداف المسئولية البيئية للمنشآت هي:

١- المحافظة على البيئية بشكل عام والإنسان بشكل خاص ودعم التنوع الحيوي، ومن أجل هذا يجب اتباع الخطوات التالية:

أ- استخدام التكنولوجيا الحديثة التي تعمل علي تقليل التلوث الناتج من العمليات الانتاجية وتكون موفرة للموارد.
ب- الابتكار الذي يعمل علي انتاج منتجات جيدة وصديقة للبيئة .
ت- التخلص من النفايات بطريقة صحيحة.
ث- التخلص أو التقليل من التلوث في جميع مراحلها الإنتاجية.
ج- المحافظة على العاملين بالمنشأة باستخدام التكنولوجيا الحديثة التي تعمل علي خفض التلوث

ترى الباحثة أن أهمية المسئولية البيئية للمنشآت تتكون من العناصر التالية:

١- المسئولية البيئية للمنشآت تجعلها ذات مركز تنافسي قوي.
٢- إنتباة المستهلكين للمنشأة واقبالهم علي منتجاتها لانهم ادركو اهمية المسؤلية البيئية.
٣- كسب ثقة جميع المتعاملين بها وبالتالي تكون ذات قيمة اكبر واداء مالي أعلي.
٤- كسب ثقة المستثمريين بالمنشأة وجعلهم يستثمرون اموالهم بها لضمانهم ان هذه المنشأة التي تمارس المسئولية البيئية تنال قبول من يتعاملون معها .

دوافع مشاركة المنشآت في المسئولية البيئية:

لقد أصبحت حماية البيئة والمحافظة عليها شيئًا أساسيًا؛ تسعى المنشآت إلى اتباعها لمزاولة نشاطها وضمان استمراريتها، ويرجع هذا إلى مجموعة الضغوطات والدوافع التي تلاحق المنظمات من قِبَل الحكومات والأشخاص المحيطين بالمنظمة.

ومن هذه الدوافع والضغوطات ما يلي:

أ-القوانين والعقوبات الصادرة بشأن البيئة: بما تضمنه من حوافز وضرائب، وذلك في حالة عدم التزام المنشأة بسياسة أعمال بها حماية للبيئة.
ب-المستهلكون: حيث زاد وعي المستهلكين؛ حيث إنهم يقبلون على المنتجات والأشياء التي لا تسبب ضررًا للبيئة، وأنهم في أتم الاستعداد لدفع مبالغ عالية للحصول على المنتجات السليمة بيئيًا.

ج- المستثمرون: حيث يرى المستثمرون أن توجيه استثماراتهم اتجاه المنظمات التي تتبع السياسات البيئية يشكل اتجاهًا تجاريًا قويًا ومضمونًا عكس التي لا تتبع السياسة البيئية لكثرة الالتواءات عليها والمخاطرة وبالتالي قلة الأرباح لديها.

د- المقرضون: حيث إن المصارف ومؤسسات الإقراض تمثل إحدى الدوافع للمنظمات لممارسة نشاطها البيئي؛ حيث تطلب هذه المصارف الخطط والسياسات التي تمارسها المنظمة لحماية البيئة، ومعرفته التزامها اتجاهًا محددًا، والقدرة على التعامل مع مشكلاتها البيئية الحالية المستقبلية.

هـ- جماعات الضغط البيئي: حيث تمارس ضغوطًا متزايدة على المنظمات للاطلاع على مسئوليتها البيئية، مثل الهيئة العامة لحماية البيئة، جمعية أصدقاء البيئة في ليبيا، وكالة حماية البيئة الأمريكية (EPA) مع العديد من الهيئات والمنظمات الأخرى التي يمتد نشاطها لبقية الدول.

معوقات تنفيذ المسئولية البيئية للمنشآت:

تجبر العوامل الخارجية للمسئولية البيئية مثل: الحكومات، والعملاء، والمجتمعات المحلية، الشركات على الاعتراف بأهمية المشكلات البيئية، وتطوير المنظمات المسئولة بيئيًا، ورغم تبني النظم الفنية للإدارة البيئية بالمنشآت لنقل بعض المنشآت غير المسئولة بيئيا إلى منشآت مسئولة، إلا أن التلوث الصناعي لا يزال في ارتفاع مستمر على مستوى العالم. وهذا يشير إلى أن المشكلات البيئية للمنشآت لا يمكن حلها ببساطة من خلال المدخل الأدائي البسيط، بل يتوقف نجاح أو فشل تبني الفلسفة الخضراء في المنشآت على قدرتها على إدارة الموارد البشرية والثقافة بدلًا من النظم الفنية. وعلى ضوء ذلك، يمكن توضيح أهم المعوقات التي تواجه تبني وتنفيذ المسئولية البيئية للمنشآت من خلال الآتي:

أ. <u>غياب الرؤية المستقبلية فيما يتعلق بالاستدامة:</u>

تقليديا، كان يُنظر إلى تحقيق الأرباح على أنه الهدف الرئيسي أو الهدف الوحيد عند الشروع في تأسيس منشآت الأعمال، وبالتالي تهتم المنشآت بصورة ضعيفة بالتنمية

المستدامة بيئيًا، والتي تتعلق بدورها بصحة النظام البيئي، ولا يمتد نظر المنشآت إلى أبعد من جدران مصانعها، لترى التأثيرات السلبية لأنشطتها والمشكلات التي تتسبب فيها بالنسبة للمجتمع والكيان البشري ككل. وبصورة عامة، تميل المنشآت إلى التركيز بصورة أكبر على المنظور قصير الأجل بدلًا من المنظور طويل الأجل في تحقيق الاستدامة البيئية، وترفض أية برامج من شأنها أن تحقق خسائر اليوم حتى البرامج التي ستُوَلِّدُ أرباحًا مستقبلًا. وفي هذا الإطار، يمثل غياب المدخل أو المنظور النظمي في تنفيذ الاستدامة البيئية بالشركة عائقًا أمام تحمل المنشأة لمسئوليتها البيئية، والاشتمال على المسئولية البيئية في استراتيجياتها وممارساتها التشغيلية.

ب. غياب التزام الإدارة العليا:

حيث تطورت الكثير من المنشآت مع وجود ثقافة السيطرة وتبني مدخل التغيير من أعلى إلى أسفل، وتقليديًا يميل العاملون إلى قبول أدوار الإدارة العليا في عمليات صنع القرار، وتغيير ثقافة المنظمة نظرًا لاحترام سلطة ومكانة الإدارة العليا في المنظمات، وبالتالي أصبح التغيير في هذه الشركات يبدأ من قمة المنظمة نزولًا إلى المستويات التشغيلية الدنيا. وهنا تلعب الإدارة العليا دورًا فعالًا في بدء وتنفيذ عملية التغيير التنظيمي، وعندما تشعر الإدارة العليا في هذه المنشآت بالالتزام بأهداف المنظمة، فسوف يكون لديها احتمال مرتفع للتوجه نحو الإجراءات والسلوكيات المتلائمة مع تلك الأهداف، وبدون التزام الإدارة العليا، يصبح تنفيذ أي مبادرة جديدة أمرًا غير ممكنٍ. وعلى ضوء ذلك، إذا لم تدعم الإدارة العليا ممارسات الإدارة البيئية، فسوف تفشل العمليات اليومية، ومن ثم تفشل المنظمة، في تبني وتنفيذ مسئوليتها البيئية وتحقيق هدف الإنتاج والاستهلاك المستدام.

ج. التباين والتنوع الثقافي:

إن ريادة التغيير الأخضر في المنظمات المعاصرة ليس بالأمر السهل، فنجاح تبني الممارسات المسئولة بيئيًا، يتوقف على مشاركة العاملين في التغيير الثقافي لأن المنظمات يُنظر إليها على أنها نظم معقدة من الأفراد والائتلافات التي لكلٍمنها معتقداته

وثقافته الخاصة، وحتمًا لابد من تغيير المعتقدات والقيم تجاه البيئية لدى كل العاملين بالمنظمة، ولتحقيق ذلك، فهم بحاجة إلى فهم ضرورة التغيير وبالتالي يصبحون في المكان الملائم لخلق الاستجابات الملائمة. وفي هذا الإطار، يؤدي الفهم الواضح للتوجه المستقبلي لأهداف المنظمة إلى جعل العاملين أكثر التزامًا بمنظماتهم. ولكن، في حالة تنوع الثقافات والمعتقدات داخل المنظمة، وعجز إدارة المنظمة عن تغيير هذه الثقافات والمعتقدات تجاه البيئية، يصبح من الصعوبة بمكان تحقيق المسئولية البيئية للشركة وبناء ثقافة التنمية البيئية المستدامة.

وترى الباحثة أنه بالرغم أن هناك دوافع لتبني المسئولية البيئية للمنشآت ألا ان هناك معوقات لتنفيذ المسئولية البيئية وهي:

١-غياب الرؤية المستقبلية والميل للرؤية قصيرة الأجل للمنشأة فيرفضون اي برامج وسياسات عالية التكاليف لرؤيتهم انها تسبب خسائر. بالرغم من تحقيق ارباح مرتفعة مستقبلا.

٢- يجب التمتع بنظرة مستقبلية واستخدام كل اساليب ووسائل المسئولية البيئية وجعلها ذات مركز تنافسي قوي فهذا يعود بالنفع علي المنشأة مستقبلا وحقيق ارباح مرتفعة مما يجعل المنشأة ذات مركز مالي قوي.

٣-الادارة العليا لا تدعم المسئولية البيئية فلا تقوم بتنفيذ برامج أو اي سلوكيات بيئية . فلابد ان تكون الادارة العليا بوعي تام بأهمية المسئولية البيئية وببرامج واساليب المسئولية البيئية وتنفيذها لتحقيق اهداف المنشأة.

٤- غياب الثقافة والوعي البيئي للعاملين وعدم معرفة أهمية المسئولية البيئية عليهم وعلي المنشأة وعلي البيئة. فيجب تعزيز الثقافة البيئية للعاملين بالمنشأة لينعكس علي ادائهم.

المبحث الثاني الهيكل التمويلي من منظور محاسبي :

- تعريف هيكل التمويل:

عُرف هيكل التمويل على أنه "القناة التي من خلالها يتفاعل كلٌ من أسواق الأوراق المالية، وأسواق صرف العملات الأجنبية مع بعضهم البعض". ويمكن تقسيم هيكل التمويل أيضًا إلى منظورين؛ وهما منظور هيكل التمويل الداخلي، ومنظور هيكل التمويل الخارجي.

وبالتالي يعرف هيكل التمويل على أنه قيمة سوق الأوراق المالية مقسومة الائتمان المصرفي إلى الأطراف الخاصة (أي، قيمة سوق الأوراق المالية/قروض البنوك الخاصة)، مما يعكس نسبة التمويل المباشرة إلى التمويل الغير مباشر.

وتم تعريف هيكل التمويل أيضًا على أنه "الطريقة التي من خلالها تمول الشركات أصولها من خلال خليط من حقوق المساهمين والدين، وله عنصران رئيسان هما رأسمال المساهمين ورأسمال الدين".

ويعرف الهيكل التمويلي الأمثل بأنه "ذلك الهيكل التمويلي الذي يعظم الأرباح ويرفع بصورة مطلقة القيمة السوقية للسهم، وهو الهيكل التمويلي الذي يحقق التوازن ما بين الأرباح (العائد) والمخاطر المالية.

أن الهيكل التمويلي الأمثل، هو الهيكل الذي يتصف بالسمات التالية:

القدرة على الوفاء بالدَين: ويقصد بها ألا يتجاوز اقتراض المنشأة الحد الذي لا تقوى به على سداد التزاماتها، مع عدم تعرض الملاك(حملة الأسهم العادية) لأي مخاطر مالية أخرى.

-الربحية: ويقصد به الهيكل التمويلي، الذي يحقق للمنشأة أقصي ربحية؛ وذلك عن طريق الوصول إلى أكبر استخدام للرفع المالي مع أقل تكلفة ممكنة.

-المرونة: أي يتصف بعدم الجمود ويتميز بتعديل مصادر الأموال(أموال الملكية والاقتراض بأنواعها) تبعًا للتغيرات الرئيسة في الحاجة إلى الأموال، وبأقل تكلفة.

- الرقابة: ويقصد بها أن يتضمن الهيكل المالي، أقل مخاطرة ممكنة لعدم فقدان السيطرة والرقابة، على إدارة المنشأة.

- أهمية التمويل:

تلجأ الدولة والمؤسسات مع الاستخدام الدائم لجميع مواردها المالية إلى الحاجة لمصادر خارجية تابعة لها، لسد احتياجاتها سواء لسد احتياجات في الصندوق، أو الالتزامات؛ وهنا تكمن أهمية التمويل في:

أ- لا يمكن المحافظة على السيولة وحماية المنشأة من الإفلاس إلا بقرار التمويل، والسيولة تعني هنا توفير الأموال السائلة لمواجهة أي التزامات.

ب- يساهم التمويل في تحقيق أهداف المنشأة من أجل تحسين رأس المال الثابت، كالأبنية، والمعدات، والآلات ويساهم أيضًا في تلبية احتياجات المؤسسة وخروجها من أزمة العجز المالي.
ج- يضمن التمويل السير الحسن للمنشأة لكونه؛ يعمل على تحرير الأموال والموارد المالية المجمدة داخل المنشأة أو خارجها، ويعمل على توفير احتياجات التشغيل، ويزيد من العائد بإنجاز مشاريع جديدة ومشاريع معطلة.
د- إن الاستخدام الأمثل للتمويل الخارجي يؤدي إلى تقليل الضغط على ميزان مدفوعات الدولة المدينة، والذي يرجع إلى خدمة ديونها الخارجية ومن عوامل التمويل الخارجي، المرونة، الربحية، السيولة، الملائمة.

- أهداف التمويل:

تتمثل اهداف الهيكل التمويلي في:
١- تعظيم القيمة الحالية للمنشأة: هي عبارة عن القيمة الحالية للأرباح النقدية المتوقع الحصول عليها من قبل حملة الأسهم، وتعظيم القيمة الحالية للمنشأة هي محصلة القرارات المالية في مجال الاستثمار والقرارات المالية في مجال التمويل، ويأتي تأثير القرارات المالية علي قيمة المنشأة من خلال تأثيرها علي حجم العائد المتوقع وحجم المخاطر التي تتعرض لها المنشأة، لزيادة القيمة الحاليه للمنشأة عليها العمل علي زيادة الانتاجية ومراعاة المخاطر المتوقعة للمنشأة، والتوقيت الذي يحصل فيه المستثمر علي عائدات استثمار هو الأرباح الموزعة، وأن زيادة نسبه التوزيعات تزيد من القيمة الحالية للمنشأة.
٢-توفير السيولة التي تساعدها علي مواجهة التزاماتها القصيرة الأجلال متوقع منها وغير المتوقع، والسيولة هي توافر الأموال عند الحاجة إليها، وبتكلفة معقولة لمواجهة الالتزامات عند استحقاقها، وتسهم في تعزيز الثقة في المنشأة.
٣-تحقيق الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمنشأة علي مختلف أنواع الأصول والاستثمارات بطريقة مناسبة وترتيب مصادر الأموال من الاقتراض وحقوق المالكين بشكل يمكن أصحاب المنشأة من الحصول علي أكبر عائد ممكن.

ولكي يحقق مدير التمويل الهدف الأساسي للتمويل وهو تعظيم ثروة أصحاب الملكية فأن عليه أن يقوم بالوظائف الآتية:

أ .**التخطيط والرقابة المالية** :والتخطيط يكون بتحليل البيانات المالية وتحويلها إلي معلومات يمكن استخدامها في تقويم الوضع المالي والتشغيلي للمنشأة وكذلك إعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات والمصروفات التي تخص المنشأة في المستقبل، أما الرقابة المالية فتتم من خلال مقارنة النتائج الفعلية بالخطط الموضوعة وتحديد الانحرافات.

ب-**إدارة الهيكل المالي للمنشأة** :من حيث تحديد حجم المزيج الأمثل والأكثر ملائمة من التمويل قصير ومتوسط وطويل الأجل، وكذلك تحديد طبيعة مصادر أموال المنشأة سواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض، وتحديد المزيج الأمثل للهيكل المالي الذي يقلل التكليف الكلية له ويعظم قيمه المنشأة.

ح- **إدارة هيكل الأصول** :وذلك بتحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول قصيرة الأجل وطويلة الأجل، والتوصية باستخدام الأصول الثابتة الملائمة التي تسهم بشكل كفؤ في العمليات التشغيلية وتستخدم في الوقت المناسب، وإدارة أجمالي الأصول بأسلوب يحقق مقدار مناسب من الربحية يسهم في تعظيم عائد أصحاب الملكية.

د- **المساهمة في علاج المشاكل ذات الطبيعة الخاصة** والتي قد تواجه المنشأة مثل إعادة التقويم الاندماج، والانضمام، والتصفية.

ترى الباحثة أن أهمية المسئولية البيئية للمنشآت تتكون من انتباه المستهلكين للمنشأة واقبالهم علي منتجاتها لانهم أدركوا أهمية المسؤولية البيئية، كسب ثقة جميع المتعاملين بها وبالتالي تكون ذات قيمة اكبر واداء مالي أعلي ، كسب ثقة المستثمرين بالمنشأة وجعلهم يستثمرون اموالهم بها لضمانهم ان هذه المنشأة التي تمارس المسئولية البيئية تنال قبول كل من يتعاملون معها واحتمال نسبة خسارتها ضئيلة.

كما توصلت الباحثة إلى أن الحكومات، والعملاء، والمجتمعات المحلية، المنشآت على الاعتراف بأهمية المشكلات البيئية، وتطوير المنظمات المسئولة بيئيًا، ورغم تبني النظم الفنية للإدارة البيئية بالمنشآت لنقل بعض المنشآت غير المسئولة بيئيا إلى منشآت مسئولة، إلا أن التلوث الصناعي لا يزال في ارتفاع مستمر على مستوى

العالم. وهذا يشير إلى أن المشكلات البيئية للمنشآت لا يمكن حلها ببساطة من خلال المدخل الأدائي البسيط، بل يتوقف نجاح أو فشل تبني الفلسفة الخضراء في المنشآت على قدرتها على إدارة الموارد البشرية.

وتوصلت الباحثة إلى أن هناك العديد من العوامل والعناصر الجوهرية التي يجب أخذها بعين الاعتبار فيما يتعلق بهيكل تمويل الشركات، ومع زيادة أعداد المنشآت فى بيئة الاعمال كان ولابد وعى هذه المنشآت بأهمية البيئة، وضرورة توجيه المنشآت بالقدر الكافي من الاهتمام بالبيئة التي تعمل فيها، مع تحمل مسئوليتها الكاملة تجاه المجتمع الذي تتعامل معه، ظهرت ردود أفعال متباينة لهؤلاء الأفراد على سلوكيات المنشآت نحو البيئة والمجتمع، فبدأوا يشجعون المنشآت الأكثر حفاظًا على البيئية، والأكثر التزامًا بها ويدعمونها من خلال شراء منتجاتها، والذي يعني زيادة مبيعاتها، وبالتالي ربحيتها وتوفير التمويل اللازم لها، فضلًا عن ضخ أموالهم واستثماراتهم في مثل هذه المنشآت الملتزمة بيئيًا

الفصل الثاني: الآثار المحاسبية للمسئولية البيئية للمنشآت على هيكل تمويلها

مع زيادة المخاوف حول المشكلات والقضايا البيئية والتقدم في وضع الاستراتيجيات العالمية للشركات، ذهبت بعض الدراسات إلى التأكيد على الدور بالغ الأهمية الذي تلعبه المسئولية البيئية للمنشآت في التأثير على الجوانب المختلفة بمنظمات ومنشآت الأعمال المعاصرة، ولاسيما الجوانب المتعلقة بالمالية وهيكل التمويل وهيكل رأس المال للمنشآت الملتزمة بتطبيق المسئولية البيئية للمنشآت، حيث تبين أن مستوى التزام المنشآت بمسئوليتها البيئية يؤثر إيجابيًا على مستوى أدائها المالية وعلى نتائجها المالية، ووجد أن ممارسة المسئولية البيئية للمنشآت قد أصبحت ضرورة حتمية بالنسبة لكل المنشآت حول العالم، حيث عملت العولمة على إزالة التقسيم الصارم للمسئولية البيئية بين الدول المختلفة حول العالم، وبالتالي فقد بدأت الكثير من المنشآت في تحمل المسئولية البيئية للمنشآت (CER) بصورة تتخطى المتطلبات القانونية التي تمليها عليها النظم القانونية، وتعمل على ملء الفراغ التنظيمي على الساحة العالمية؛ وذلك نظرًا لما فرضته طبيعة عولمة أعمال المنشآت والمنظمات من تدويل للقضايا

البيئية، وتوجيه أنظار المستثمرين المحليين، والدوليين، والمنظمات المحلية، والدولية على حدٍ سواء تجاه أهمية الالتزام بالمسئولية البيئية للمنشآت، والذي كان له أكبر الأثر على هيكل الملكية والتمويل في تلك المنشآت.

وبخلاف التأثيرات الغير مباشرة لالتزام المنشآت بالمسئولية البيئية على هيكل تمويلها، فإن هناك تأثيرات مباشرة نتجت عن التزام المنشآت بمسئوليتها تجاه البيئية، حيث إن النمو الاقتصادي السريع والتطور الغير مسبوق في التكنولوجيا الصناعية؛ كان له تأثير كبير على البيئية من خلال استنفاد الموارد الطبيعية، وتغيير المناخ، والتدهور البيئي الخطير في معظم دول العالم، وهنا كان للتشريعات واللوائح القانونية للالتزام بالمسئولية البيئية للمنشآت دورٌ فعالٌ في تحفيز المنشآت على الالتزام بمسئوليتها البيئية بما ينعكس إيجابًا على توفير الموارد الطبيعية، والحفاظ على البيئية ومنع التدهور البيئي والآثار السلبية على البيئة التي تعمل فيها المنشآت، وهنا تمكنت المنشآت من تحقيق وفورات كبيرة في التكلفة من خلال وضع حلول فعالة للمشكلات البيئية؛ وبالتالي توفير التكاليف الباهظة التي كانت تتحملها في مقابل الحصول على الموارد الطبيعية المختلفة، فضلًا عن تكاليف التدهور البيئي والتغير المناخي، وساهمت هذه الوفورات بدورها في تمويل عمليات أعمال المنشآت المختلفة بما ساهم في تحسين ربحيتها وأدائها المالي.

ومن هذا المنطلق، كان لابد للمنشآت أن تتحمل مسئوليتها تجاه البيئة التي تعمل فيها، وذلك بدء من أهم الممارسات الجوهرية التي لابد على الشركات اتباعها بما يحقق الصالح العام للبيئة التي تعمل فيها، والمجتمع الذي تتعامل معه، مثل منع التأثيرات الضارة على البيئية بطريقة فورية ومباشرة، وإبقاء هذه التأثيرات عند الحد الأدنى والالتزام بالتشريعات واللوائح القانونية التي تهدف إلى حماية البيئة والمجتمع بما يعزز قدرة تلك المنشآت على كسب المشروعية من منظور المجتمع، وجماهير المستثمرين، والعملاء، والمقرضين، والمؤسسات المالية المختلفة التي تتعامل معها، حيث يكون لمثل هذه المشروعية أكبر الأثر على رغبة المجموعات المختلفة من أصحاب المنافع والمتعاملين مع المنشآت في دعم مركزها السوقي، وقدرتها التنافسية، وتحسين ورفع وضعها المالي، وتلبية وتوفير

احتياجاتها المالية؛ لأنهم يرون أنها لا تهدف فقط إلى تحقيق الربحية على حساب الأضرار بمصالح المجتمع والبيئة التي تعمل فيها، ولكنها تأخذ بعين الاعتبار مصالح كافة الأطراف وتلتزم بمسئوليتها تجاه المجتمع وتجاه البيئة، مما يعزز ويقوي ثقة هذه المجموعات في هذا النوع من المنشآت الملتزمة بيئيًا واجتماعيًا، والذي يؤدي بالتالي إلى زيادة استثماراتهم فيها واستهلاك منتجاتها، والذي يؤدي إلى زيادة مبيعاتها ونتائجها المالية ويعزز قدراتها المالية.

النتائج النظرية:

المسئولية البيئية للشركات هي " تبني المنشآت كافة الإجراءات والسياسات البيئية اللازمة في جميع مراحلها الإنتاجية لتقليل الآثار السلبية الناتجة من عملياتها الإنتاجية بأقصى درجة ممكنة للمحافظة على البيئة.

- ويمكن تعريف الإفصاح عن المسئولية البيئية بأنها" توفير وعرض جميع الأنشطة والمعلومات، والبيانات البيئية والاجتماعية في القوائم المالية بطريقة واضحة وبأسلوب يخدم جميع أطراف أصحاب المصالح للتعرف على أنشطة المنشأة وموضعها الحقيقي لمساعدتهم في اتخاذ القرار.
- أن الشركات التي لديها التزامات بيئية أعلى؛ يكون لديها نسبة أقل من ديون البنوك. وتتوافق هذه النتيجة مع كون البنوك أكثر اهتمامًا بمخاطر السمعة، ومخاطر التقاضي في قرارات الإقراض الخاصة بهم لأن سياساتهم يمكن التعرف عليها بسهولة أكثر من المقرضين الآخرين مثل حاملي سندات الشركات.
- عند ممارسة المنشأة للسياسات البيئية يجب عليها الإفصاح عن ذلك في القوائم المالية، وهذا يعمل على زيادة ثقة المتعاملين معها فيخلق قيمة للمنشأة وبناء علاقة قوية مع الحكومة لشهرتها الجيدة مما يزيد الاقبال علي منتجاتها، فيؤدي الي تقوية مركزها المالي، والإقبال عليها في سوق الأوراق المالية؛ مما يعمل على تحسين هيكلها التمويلي.

- المنشآت الصديقة للبيئة من المرجح أن تكسب دعم المستهلكين، ودائمًا المستهلكون الداعمون للبيئة على استعداد لدفع المزيد مقابل المنتجات الصديقة للبيئة. وأيضًا الضغط من المستهلكين الذين لديهم ميل نحو المسئولية البيئية يجعل المنشآت تشارك بشكل أكبر في الأنشطة المسئولة بيئيًا.
- يمكن للمنشآت الصديقة للبيئة أن تحتل حصة أكبر في السوق، وتحصل على المزيد من الإيرادات والموارد المتاحة، وإلى حد ما يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحسين مشكلة نقص الاستثمار في المنشآت.
- تنتج من ممارسة المسئولية البيئية للمنشآت عدة آثار محاسبية؛ وذلك لأهميتها ليس فقط للمنشآت وإنما للمجتمع ككل، فمن هذه الآثار هناك آثار بيئية واجتماعية وإدارية واقتصادية.
- يمكن تلخيص الآثار الناتجة عن التزام المنشآت بمسئوليتها اتجاه البيئة بأنها تعمل على رفع قيمة هذه المنشآت في سوق الأوراق المالية، وزيادة الاستثمارات واندماج المنشآت مما يعمل على زيادة رأس مالها وقوة مركزها المالي وسهولة الاقتراض من البنوك مع ضمان استمراريتها، وثقة العملاء والمستهلكين بها مما يجعلها حسنة السمعة والشهرة فالمحافظة على البيئة، واتباع السياسات البيئية ينتج عنة مركز مالي قوي وهيكل تمويلي حسن.
- المسئولية البيئية للمنشآت، يمكن أن تساعد في تقليل عدم تناسق المعلومات. وبالتالي تساهم المسئولية البيئية للمنشآت في تحسين كفاءة الاستثمار. وتمكن المنشآت علي مزيد من الدعم المالي الخارجي والحصول علي الاصول غير الملموسة مثل الشهرة الجيدة. وأيضاً تعمل علي جذب انتباه المستهلكين وبالتالي زيادة المواد المتاحة للشركات وزيادة الاستثمار.
- يجب التمتع بنظرة مستقبلية واستخدام كل اساليب ووسائل المسئولية البيئية وجعلها ذات مركز تنافسي قوي فهذا يعود بالنفع علي المنشأة مستقبلا وحقيق ارباح مرتفعة مما يجعل المنشأة ذات مركز مالي قوي

التوصيات:

١-يجب الزام الاداة العليا بالمنشآت بالمسئولية البيئية حيث إن الالتزام ينعكس علي اداء العاملين ويعمل على رفع قيمة المنشآت وتحقيق اهدافها.

٢- نشر الثقافة البيئية وتوعية العاملين بالمنشأة لمدي اهميتها علي المنشأة واهميتها علي صحتهم وعلي البيئة.

٣- إصدار القوانين الرادعة من قبل الدولة على المنشآت التي لا تلتزم بمسئوليتها البيئية لمدي خطورتها علي البيئة.

٤-وضع خطة من قِبَل الدولة تلزم جميع المنشآت بالمسئولية البيئية.

٥- زيادة الدراسات البحثية التي تعمل على الاتجاه نحو الجانب البيئي ومدي اهمية تطبيق الادارة العليا للمسئولية البيئية في المنشآت.

المراجع

١. جميل احمد توفيق (١٩٩٧)،**"مذكرات في الاوراق المالية"**،دار الجامعات المصرية،الإسكندرية،ص٣٠٠

٢. عبد العزيز،جمال عبد الحميد(2003)، **تطوير نظم معلومات المحاسبة البيئية لأغراض ترشيد القرارات**، دراسة نظرية وتطبيقية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ،كليه التجارة ،جامعة القاهرة.

٣. علي عباس، (٢٠٠٢)، **"الإدارة المالية في منشآتالأعمال"**،:مكتبة الرائد العلمية، عمان، ص٢٣٤

٤. فاطمة الحاجق ويدر، **التمويل كأداة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية**، مذكرة ماجتسير غير منشورة، جامعة قاصد يمرباح، ورقلة،2011 -2012،ص ٤١

٥. محمد زيدان، محمد يعقوبي، " **الآثار البيئية لنشاط شركات البترول ومدي تحملهًا لمسئوليتها تجاه البيئة** "،مداخلة تدخل في اطار الملتقي الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسئولية الاجتماعية ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة بشار الجزائر،14 -15 فبراير2012،ص4-5.

٦. هنادي عبدالمنعم، ٢٠١٨ ، " أثر مكونات هيكل رأس المال في القرارات التمويلية والاستثمارية بقطاع التأمين السوداني"، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، مجلد ٩ ،المصدر: أمار اباكص ٧٩-٧٨

7. Baum, M., &Kabst, R. (2013). How to attract applicants in the Atlantic versus the Asia-Pacific region? A cross-national analysis on China, India, Germany, and Hungary. Journal of World Business, 48(2), 175-185.

8. Cai, L., Cui, J., & Jo, H. (2016). Corporate environmental responsibility and firm risk. Journal of Business Ethics, 139(3), 563-565.

9. Crifo, P., & Forget, V. D. (2015). The economics of corporate social responsibility: A firm-level perspective survey. Journal of Economic Surveys, 29(1), 112-130.

10. deekor, leeleenwiibari and maekae, job (2015), Culture and Cultural Diversity in Sustainable Development: The Nigerian Experience, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.6, No.13, PP. 251-253.

11. dixon, peter robert(2011), corporate strategy and corporate environmental responsibility in canada: multiple descriptive case studies, Dissertation, Royal Roads University, PP. 14-15.

12. Foyeke, O. I., Olusola, F. S., &Aderemi, A. K. (2016). Financial structure and the profitability of manufacturing companies in Nigeria, Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies 2/3, P. 58.

13. Grolleau, G., Mzoughi, N., &Pekovic, S. (2015). Environmental management practices: good or bad news for innovations delivering environmental benefits? The moderating effect of market characteristics. Economics of Innovation and New Technology, 24(4), 339-359.

14. Hossain, M. M., Alam, M., Hecimovic, A., Hossain, M. A., &Lema, A. C. (2016). Contributing barriers to corporate social and environmental responsibility practices in a developing country. Sustainability Accounting, Sustainability Accounting, **Management and Policy Journal** Vol. 7 No. 2, 2016 pp. 319-346.

15. Jiang, Y., Xue, X., &Xue, W. (2018). Proactive corporate environmental responsibility and financial performance: Evidence from Chinese energy enterprises. *Sustainability*, *10*(4), 964.

16. Mazurkiewicz, P. (2004). Corporate environmental responsibility: Is a common CSR framework possible. *World Bank*, *2*, P. 7

17. Sreenivasan Jayashree, Chinnasamy Agamudainambi Malarvizhi, Shabnam Mayel and Amin Rasti (2015), Significance of Top Management Commitment on the Implementation of ISO 14000 EMS towards Sustainability, Middle-East Journal of Scientific Research 23 (12): 2941-2945.

18. Tang, X., & Yao, X. (2018). Do financial structures affect exchange rate and stock price interaction? Evidence from emerging markets. *Emerging Markets Review*, *34*, P. 10.

19. Vollero, A., Siano, A., & Della Volpe, M. (2019). A Systems Perspective for Conceptualizing Sustainability in Long-lived Family Businesses. Research Proposals on Risk Taking and Innovativeness. Systems Research and Behavioral Science, 36(1), 111-127.

20. Wei, Z.L.; Shen, H.; Zhou, K.Z.; Li, J.J. How does environmental corporate social responsibility matter in a dysfunctional institutional environment? Evidence from China. J. Bus. Ethics 2017, 140, 209–223.

21. Wong, C. W., Miao, X., Cui, S., & Tang, Y. (2018). Impact of corporate environmental responsibility on operating income: Moderating role of regional disparities in China. *Journal of Business Ethics*, *149*(2), 363-382.